الاختصاص وهو انه ليكون كذلك اذ على تقدير عدم تمام ما مر في به الشيخ الرئيس من ان لا يدل ان على اختصاص
الجنس بالملك والجنس بلام الملك والاستغراق بان ينسب افادة الاختصاص الى لام الملك لم كون التقديم
لتاكيد الاختصاص قلت قد عرفت سابقا ان كون قولنا ان لم للاعتذار وكون معناه ان تم تم
والا فلا فحينئذ يصح ما ذكر على تقدير كونه للاعتذار وكون معناه ان تم تم والا فلا لان الجنس لا يتم
تمام دلالته لا على الملك والجنس على الاختصاص الا عدم دلالتها على ابعد من عدم دلالة لام الملك فان
ذكر الجنس الذي هو الملزوم على الحصص على تقدير كونه لام التعريف للاستغراق ولام الملك للاختصاص ايضا
بان ينسب افادة الاختصاص الى لام الملك بل لان كونه لام التعريف للجنس معروف يخ عنه عنده ما ذكره
سابقا فكان قال ان تم ما ذكره الشيخ الرئيس من دلالة لام الملك والجنس على اختصاص الحمد بان يدل لام
الملك على الاختصاص الحمد لا يتم لكونه لتاكيد الاختصاص وان لم يتم بان لا يدل لام الملك على الاختصاص لا يتم
كون التقديم لتاكيد الاختصاص على انه لو كان المراد عدم تمام دلالتها على الاختصاص بل عدم دلالتها
مجموعا على ايضا يتم الفائدة بان ان تم تم والا فلا لانه ليس المراد بعدم دلالته لام الجنس في عدم تمام دلالتها
المشار اليه يقوله والا عدم دلالتها من جهة عدم كون اللام للجنس حتى يلزم المعقول بانه ان لم يدل
على اختصاص الحمد لا الجنس والملك بل لام الاستغراق والملك لا يتم كون التقديم لتاكيد الاختصاص
بل المراد به بيان ان عدم الدلالة وانما اضافة الدلالة الا الجنس بناء على ان يعتبر ان دلالتها
غير الجنس كما عرفت وعلى تقدير كون المراد بيان عدم دلالتها من جهة عدم كون اللام للجنس المحمود
فلزوم المعقول المذكور لان ذكر المعقول باعتبار ان المقيد للاختصاص هو لام الاستغراق وان
تاخر افادة التقديم للاختصاص عن افادة لام الاستغراق اياه غير ضار على ما عرفت يم بما قررناه سابقا
ولا حشا على قوله والمعهد الخارجي ايضا مع ان المعهد غير ظاهر في المقام لاجماع على ان لام
المعهد في الكلام كما لا يخ على ذوي الافهام قوله واما التعريض بلام الجنس فكيف يريد دفع سؤال الاقوى

نشا مما قبله وهو انما ذكره وای شيء تعرض الشيخ الرئيس للام الجنس قوله فلانه اراد ان يبين ان التقديم
للام الجنس لاجل ما ذكر يرد لكونه رد صدر بيان معنى كلام الزمخشري ومزاد في عدم كون اللام
في الحمد للاستغراق بالجنس فلان مذاق نفي الشيخ الرئيس ايضا كذلك ويفيده بعد ذلك في حاشية شرح
مختصر الاصول وقد دل على التعريف والتخصيص على اختصاص الجنس المستلزم لاختصاص
الحامد كلها قوله اللهم الا ان يقال المقام لا يصلح جوابا عن النظر الاول والا ان مقتضى قوله ان تم تم
والا فلا انما قال ان تم دلالة لام الملك على الاختصاص يتم كون التقديم لتاكيد الاختصاص و
ان لم يتم فلا يتم تقديم النظر الاول بناء على نظر المحشي هو ما بان يقال لا حاجة الى البناء المذكور
لانه انما جوز كون اللام للاستغراق فيما هو فيه لاختصاص الحق عندهم فيتم كون التقديم
لتاكيد هذا الاختصاص فلا يصح ان يقال وان لم يتم فلا يتم وانما قلنا بناء على نظر المحشي لانه
لا يتوجه بناء على ما عرفت من عدم ظهور تاخر افادة التقديم للاختصاص عن افادة
لام التعريف اياه واما بناء على نظر المحشي يتوجه على ما مر من السؤال والجواب فان
عدم ظهور التاخر لو كان في نظره وملاحظته ههنا لا جابه ولم يحصل للجواب بالاسلوب
المذكور ثم ان هذا وان صح جوابا عن التالي من جهة انه اذا كان المق بيان حكم لام
الملك وتجويز جواز كون لام التعريف للاستغراق او العهد ايضا لم يلزم المعقول بانه
ان لم يتم دلالة لام الملك على الجنس على الاختصاص لا يتم كون التقديم لتاكيد الاختصاص
لكن يجوز كون اللام للاستغراق كيف يصح المعقول بانه ان لم يتم دلالة لام الملك على الاختصاص
لا يتم كون التقديم لتاكيد الاختصاص من وجود لام الاستغراق المفيدة للاختصاص
وان قيل ان تاخير افادة التقديم للاختصاص عن افادة لام الاستغراق اياه غير ضار بما عرفت
لتاكيد الاختصاص المستفاد من لام الاستغراق فهذا هو الجواب الذي ذكره المحشي ثم بما فصلنا سابقا

نشا